

دويتشه بنك يوافق على دفع غرامة أميركية بـ 2.1 مليار دولار

■ نيويورك - اف ب، وافق مصرف دويتشه الألماني على دفع غرامة قدرها 2,17 مليار دولار للسلطات الأميركية، للتغلب من الملاحقة الجنائية حول التلاعب في أسعار الفائدة بين المصارف بينها معدلات ليبور. وستبلغ الغرامة المالية 2,51 مليار دولار عندما يضاف إليها مبلغ

344 مليون دولار فرضه المظنون المليون في بريطانيا، وفقاً لبيان صادر عن وزارة العدل الأميركية. ووافق أكبر مصرف في ألمانيا أيضاً على الاعتراف بالذنب وفشل أنظمة المراقبة لديها، وتؤثر فائدة ليبور خصوصاً على القروض التي تمنع المعاملات والشركات.

معظمها تحقق في الربع الأخير رغم تكبد جميع مصافي العالم خسائر فادحة خلال الفترة ذاتها

المطيري: 150 مليون دولار أرباح "البتترول الوطنية" في 2014-2015

السيطرة وتكتمه عوامل عدة متغيرة ولا بد أن تحدث ضغوط على الربحية للشركة، مضيقاً ان الشركة التي تعد من أكبر شركات المصافي في العالم مهيةاً لتضيق نمو مستدام وعوائد أعلى بفضل مواصلتها التحديث والاستثمار في الصناعة النفطية لمواجهة المنافسة في الأسواق العالمية ولتعزيز الربحية. وأكد أهمية مواجهة التحديات المستقبلية لهذه الصناعة من خلال استمرار الاستثمار في تدريب وتأهيل العنصر البشري الكويتي ورفع كفاءته وتحسين أداء السلامة والصحة والبيئة والارتقاء بالأداء المؤسسي بما يحقق الإنجاز الأمثل لعمليات الشركة في التكرير وإسالة الغاز وزيادة كفاءة الإنتاج وتعظيم العوائد المالية وتنفيذ المشاريع الكبرى حسب الخطة والجدول الزمني.

وذكر أن هذا الفارق تسبب في انخفاض تقييم الخزون النفطي من المنتجات وتراكم هذا الانخفاض على مدى أشهر حتى وصل إلى مبلغ مليار دولار، موضحاً أن الشركة تشتري النفط الخام من مؤسسة البترول الكويتية وتبيع الكميات العظمى من منتجاتها في الشهر الذي يليه وهو الوقت اللازم لعملية التصنيع والبيع. وأقار بأنه "خلال هذه الفترة كانت أسعار النفط والمنتجات تهبط بوتيرة سريعة ما سبب تراكم خسائر تقييم الخزون الناتج من التقليل بهذا المبلغ الكبير". وأوضح أنه نظراً لهذا الانخفاض في الأسعار قامت الشركة بجهود ضخمة واتبعت إجراءات محددة لتعظيم الإيرادات وترشيد المصروفات حيث نتج عن مسمى التصفية هذا توفير فعلي في المصروفات التشغيلية بقيمة 70 مليون دينار.



محمد غازي المطيري

وقال المطيري أن هبوط أسعار النفط والمنتجات المكررة أمر خارج عن

الغاز في سوق شديدة المنافسة. وقال أن من نتائج السنة المالية تصحيح الشركة زيادة في مجموع الكميات المكررة من النفط الخام والغاز مقارنة بالعام الماضي موضحاً أن مجموع الكميات المكررة بلغ 60,132 مليون طن مقارنة بـ 59,316 مليون طن في العام الماضي. ولفت إلى أنه رغم ذلك فقد انخفضت الإيرادات بنسبة كبيرة بسبب هبوط الأسعار حيث بلغت قيمة المبيعات 10,965 مليار دينار مقارنة بـ 13,552 مليار في العام الماضي بانخفاض قدره 2,587 مليار دينار. وأضاف المطيري أنه باستعراض انخفاض الأسعار لأهم المنتجات يتبين أن متوسط نسبة الانخفاض في المنتجات كان بحدود 20 في المئة مقارنة بالعام الماضي مبيحاً أن نسبة الانخفاض أسعار المنتجات المختلفة في شهر مارس الماضي كانت تتراوح ما بين 40 و50 في المئة مقارنة بمخيلتها في شهر مارس 2014.

■ أعلن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية المهندس محمد غازي المطيري تحقيق الشركة أرباحاً بلغت 150 مليون دولار بما يعادل 44 مليون دينار كويتي تقريبا خلال السنة المالية 2014-2015. وقال المطيري لـ (كونا) أمس بمناسبة صدور النتائج المالية للسنة المالية 2014-2015 أن هذه الأرباح تعد إنجازاً كبيراً، حيث عانت جميع مصافي العالم انخفاضاً في أرباحها، موضحاً أن كثيراً من الشركات أصيبت بخسائر بسبب الهبوط العام والكبير في الأسعار وانخفاض هامش الربح لكثير من المنتجات ما أدى إلى إغلاق عدد من المصافي حول العالم. وأوضح أن معظم أرباح شركة البترول الوطنية تمكنت في الربع الأخير من السنة المالية 2014-2015 التي وصفها بأنها كانت فترة صعبة على صناعة التكرير في جميع دول العالم بفعل اضطراب أسواق النفط وانخفاض متوسط أسعار بيع المنتجات والتي نتج عنها تقلص الإيرادات وهوامش الربح في جميع مصافي العالم. وذكر أنه بالرغم من ذلك فقد تمكنت شركة البترول الوطنية الكويتية من الحفاظ على مؤشرات أداء إيجابية وذلك لالتزامها بتنفيذ خطط طويلة المدى وسياسات تشغيلية وممارسات إدارية بما يتوافق مع أفضل ومواكبة للتوجهات السائدة في صناعة التكرير وإسالة

عمومية الشركة توزع 20 في المئة نقداً على المساهمين عن 2014

الحميضي: "التسهيلات التجارية" تستحوذ على حصة سوقية بنسبة 50 في المئة بين شركات التمويل و 10 في المئة بين المصارف



الحميضي يتراس عمومية "التسهيلات التجارية"

(تصوير - سامر شقير)

■ كتب - بلال بدر :

أعضاء مجلس الإدارة وقدرها 126 ألف دينار بواقع 18 ألف دينار لكل عضو. وعزا الحميضي انخفاض أرباح التسهيلات خلال 2014 بنسبة 15,3 في المئة إلى انخفاض المبالغ للفرج عنها من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي بلغ 810 ألف دينار مقارنة بـ 2,6 مليون دينار عام 2013، كما أن انخفاض معدل أسعار الفائدة على محفظة "التسهيلات" أدى إلى انخفاض الإيرادات لتسجل 16,3 مليون دينار بنسبة انخفاض تعادل 4,2 في المئة. وقال أن التسهيلات التجارية استمرت في الربحية رغم الأوضاع الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من انخفاض أسعار الفائدة على الدينار الكويتي وبقيتها بآني مستوى تاريخي لها، حيث

استطاعت تحقيق أرباح صافية بلغت 10,9 مليون دينار في 2014 لكن بانخفاض قدره 15,3 في المئة عن أرباح عام 2013. وأوضح أن عمليات التمويل للعام الماضي أسفرت عن ترتيب خمسة قروض بالدينار الكويتي بلغ إجماليها 45 مليون دينار إضافة إلى قرضين بالدولار الأميركي بقيمة إجمالية 60 مليون دولار. وأشار إلى أن مجلس الإدارة على ثقة بأن هذه العمليات سوف تنعكس إيجاباً على السيولة المالية لعام 2015، مضيفاً أنه بناء على التوقعات المستقبلية فإن مجلس الإدارة يتوقع أن تكون نتائج 2015 أفضل وذلك بفضل السياسة التسويقية التي تنتهجها الشركة حالياً.

رفعت احتياطيها الاجنبي إلى 21 مليارا مصر تلقت 6 مليارات دولار ودائع من الكويت والسعودية والإمارات

■ القاهرة - الأناضول، قال محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز إن بلاده تلقت 6 مليارات دولار من السعودية والإمارات والكويت، لافتاً في تصريحات أوردتها صحيفة اليوم السابع المصرية (خاصة) أول من أمس، إن بلاده صلت على مليار دولار وديعة من كل دولة، ولجل تلك الودائع يتراوح مدتها بين 3 و5 سنوات وبفائدة 2,5٪. ومن شأن تلك الودائع أن تساهم في تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي والذي بلغ نهاية الشهر الماضي نحو 15,29 مليار دولار. ويواجه احتياطي النقد الأجنبي في مصر تحديات كبيرة مع تراجع تدفق العملات الصعبة للبلاد بسبب الاضطرابات السياسية. وكانت احتياطيها مصر من النقد الأجنبي 36 مليار دولار قبل الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011. وأعلنت الدول الثلاثة التي أودعت 6 مليارات دولار بالبنك المركزي بجانب سلطنة عمان عن تقديم 12,5 مليار دولار استثمارات وودائع خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (مصر المستقبل) الذي عقد منتصف الشهر الماضي. وأعلنت فقط السعودية والإمارات خلال المؤتمر عن تقديم 3 مليارات دولار لحد كودية في البنك المركزي، منها مليار دولار من السعودية ومليارين من الإمارات، ولم تعلن الكويت عن تقديم أي ودائع.

في تقرير لـ "أبوظبي" التجاري ترسية المشاريع تسارعت في الكويت رغم انخفاض أسعار النفط

■ دبي - رويترز، قال بنك أبوظبي التجاري أمس في تقرير يظهر تفاوت تأثير تراجع أسعار النفط على دول الخليج أن انخفاض الأسعار يبطئ وتيرة المشروعات الاقتصادية الجديدة في السعودية والإمارات العربية المتحدة لكن ترسية المشاريع تسارعت في قطر والكويت. وزادت القيمة الإجمالية لعقود المشروعات التي أرسيت في دول مجلس التعاون الخليجي الست لما يربو على 40 مليار دولار في الربع الأول من العام بارتفاع 9,9 في المئة عن الربع السابق. وهذا المبلغ هو الأكبر منذ الربع الثاني من 2014 ويزيد على متوسط العامين الماضيين. وأكد التقرير أن سوق المشروعات الخليجية لم تنحدر بشدة جراء انهيار أسعار النفط منذ يونيو الماضي رغم تضرر الأوضاع المالية العامة لدول مجلس التعاون مع انخفاض دخل صادرات النفط والغاز. وتوقع التقرير أن تواصل سوق المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي النمو في 2015 وأن بوتيرة أبطأ عن عامي 2013 و2014 اللذين شهدا نمواً قوياً على نحو خاص. وقال البنك أنه مع ذلك "سيتمتع الكثير على تعافي أسعار النفط". مضيفاً أن "المستثمرين من شركات القطاع الخاص يتبنون بشكل عام منهج الترقب والانتظار في تعاملهم مع المشروعات أكثر من الحكومة". وأضاف البنك أن قيمة المشروعات التي تمت ترسيبها في السعودية في الربع الأول انخفضت عشرة بالمئة مقارنة بالربع السابق. وتركزت المشروعات الجديدة على الرعاية الاجتماعية وبخاصة الصحة والإسكان. وتابع التقرير أن معظم المشروعات التي ألفت في السعودية كانت في قطاع النفط والغاز لكن من المرجح أن يزيد تأثير انخفاض أسعار النفط في الفترة المقبلة من العام مشيراً إلى أنه جرى تجميد بعض المشروعات العقارية والصناعية الخاصة.

"التقدم التكنولوجي" توزع 15٪ أرباحاً نقدية عن 2014

■ وافقت الجمعية العمومية لشركة التقدم التكنولوجي على توصية مجلس إدارتها بتوزيع أرباح نقدية قدرها 15 في المئة من القيمة الاسمية للسهم بمبلغ إجمالي قدره 2,25 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة فؤاد ثنيان الغانم خلال اجتماع الجمعية العمومية التي عقدت، أمس، بنسبة حضور بلغت 99,62 في المئة أن "التقدم التكنولوجي" حققت أرباحاً صافية بلغت 4,4 مليون دينار في عام 2014 مقارنة مع 4,3 مليون دينار في عام 2013. وأوضح الغانم أن الشركة حققت عوائد دخل بلغت نحو 71,3 مليون دينار في عام 2014 حيث سجلت نمواً بواقع 6 في المئة مقارنة مع 67,4 مليون دينار للعام 2013. ولفت إلى أن الشركة تسعى إلى توسيعات كبيرة في مشاريع المستشفيات الجديدة خلال السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة موضحاً أنه تم خلال السنة الحالية ترسية ثلاثة عقود من (الباطن) على الشركة لثلاثة أهم مستشفيات جديدة في الكويت. وذكر أن التقدم التكنولوجي تعاقبت على هذه المستشفيات مع الماويلن الرئيسيين وهي مشروع مستشفى القروانية ومشروع مركز الكويت للسرطان إضافة إلى مشروع مستشفى الصباح على أن يتم تنفيذها خلال الفترة من 2015 إلى 2018. وبين أن عقود (الباطن) لها أثر في تعزيز ونمو أعمال الشركة وزيادة مؤثرة في حصتها السوقية من سوق الخدمات الطبية وستعود بالفائدة على الشركة وعلى حملة الأسهم خلال السنة المالية المقبلة. وأشار إلى حرص الشركة على زيادة الوكالات التجارية وعقد التوزيع لمنتجات الشركات العالمية الرائدة والمتطورة في مجالات الخدمات الطبية الأمر الذي يؤدي إلى رفع مخصصات الدولة للخدمات الصحية. يذكر أن شركة التقدم التكنولوجي تعمل في تجارة الأدوات والأجهزة واللوازم الطبية والأدوية والمستحضرات الطبية ومستلزماتها إلى جانب المقاولات الخاصة بالمستشفيات والمختبرات والعيادات الصحية والأجهزة اللاسلكية وأجهزة الأمن والسلامة.

قال إن تطوير المشاريع النفطية بداية للتحوّل إلى مركز مالي كاسمي: الكويت تمتلك مخزوناً كبيراً من النفط لم يكتشف بعد



د. طارق الكاظمي

■ أكد الرئيس والمدير التنفيذي لجمعية شركات الكاظمي الدولية الدكتور طارق الكاظمي إن الكويت ستصبح مركزاً مالياً وتجاريًا عالمياً عاجلاً أم آجلاً تطبيقاً لتوجيهات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، مشيراً إلى بداية الانطلاقة في هذا التوجه ستكون عبر المشاريع النفطية وتطوير الصناعة البترولية. وقال الكاظمي في تصريح تلقته "السياسة" نسخة من، أمس، إن الاستثمار في عمليات الاستكشاف وتطوير المشاريع القائمة من أهم العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى إمدادات النفط خلال السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن الكويت مؤهلة لزيادة الإنتاج وتنويعه، مؤكداً وجود مخزون كبير من النفط لم يكتشف بعد. ورأى أن قرارات الاستثمار التي تتخذ ستكون لها تداعيات ملموسة على مستوى الإنتاج المحلي للنفط وبالتالي في مسار النمو في الطاقات الإنتاجية المستقبلية، لافتاً إلى ضرورة تطوير المصافي النفطية الحالية وزيادة الاستثمارات في الصناعات البترولية.